DAILY NEWS

تقرير الأخبار اليومية

الأسمدة العربية

PR & MEDIA

www.arabfertilizer.org
afa@arabfertilizer.org

العلاقات العامة والإعلام

الثلاثاء 2 مايو 2023
Tue, 2 May 2023

آرام الاقتصادية

روسيا: عدم إحراز تقدم بشان صادرات الحبوب والأسمدة

اخبار عالمية

أعلن دبلوماسي روسي في واشنطن، اليوم الثلاثاء، أنهه لم يتم إحراز تقدم فيما يتعلق بإزالة العقبات التي تعرقل صادرات روسيا من الحبوب والأسمدة، وذلك قبل أيام من انتهاء أجل العمل باتفاق يتيح تصدير الحبوب الأوكرانية. ومن المقرر أن ينتهي في ١٨ مايو الجاري العمل بالاتفاق، الذي تم التوصل إليه بوساطة من الأمم المتحدة وتركيا في يوليو الماضي ويسمح بتصدير الحبوب الأوكرانية من موانئ البلاد على البحر الأسود. وتؤكد روسيا بأن بنود الاتفاق الخاصة بالسماح لها بتصدير سلعها الزراعية عبر موانئ البحر الأسود لا يتم الوفاء بها. وقال أندري ليدينيف، الدبلوماسي بالسفارة الروسية في الولايات المتحدة على حساب السفارة بتطبيق تيليغرام: "لم يتم حتى الآن إحراز أي تقدم لحل المشكلات المالية واللوجستية لشحن الحبوب والأسمدة الروسية".وأشار إلى أن "استيراد المعدات الزراعية إلى روسيا أمر صعب".وجدد الاتهامات التي لطالما رددتها موسكو بأن الأزمة ناتجة بشكل مباشر عن "استراتيجية العقوبات" التي تتبناها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون ضد موسكو وتضع قيودا على الوصول لخدمات المدفوعات والتأمين والخدمات اللوجستية.وكانت قد وقعت كييف وموسكو في يوليو ٢٠٢٢، برعاية تركيا والأمم المتحدة مبادرة حبوب البحر الأسود، التي خففت أزمة الغذاء العالمية الناتجة من الحرب في أوكرانيا، عبر السماح بتصدير ما يقرب من ٢٥ مليون طنّ من الذرة والقمح وحبوب أخرى. ووفق بيانات وزارة الزراعة الأوكرانية فإن صادرات الحبوب الأوكرانية لموسم ٢٠٢٢/٢٣ بلغت ٣٨,٨ مليون طن حتى العاشر من أبريل الماضي.

أموال الغد

«كيما» تتفاوض مع «تكنومونت» الإيطالية لتحديد أسعار تنفيذ مشروع حامض النيتريك

مصر

قررت شركة الصناعات الكيماوية المصرية - كيما، تفويض العضو المنتدب التنفيذي في التفاوض مع شركة تكنومونت الإيطالية بشأن أسعار تنفيذ مشروع حامض النيتريك ونترات الأمونيوم.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة اليوم، أن التفاوض يأتي في ضوء اتفاقية التسوية الودية الموقعة والمعتمدة من مجلس الوزراء. سبق وتعاقدت شركة الصناعات الكيماوية المصرية - كيما مع شركة فاروس الأهلي كاستشاري مالي للشركة، لعمل نموذج مالي متكامل يتضمن تحديث المتغيرات الاقتصادية الخاصة بمصنع الأمونيا ومشروع حامض النيتريك ونترات الأمونيوم المزمع تنفيذه عن طريق شركة تكنيمونت الإيطالية

RT

إسبانيا تلجأ لمصر لسد احتياجاتها من الغاز

مصر

بحث وزير البترول المصري طارق الملا، مع السفير الإسباني بالقاهرة ألبارو إيرانثو، التغيرات التي تشهدها صناعة الطاقة ودور مصر ومنطقة شرق المتوسط في تأمين جانب من احتياجات أوروبا. وبحسب بيان من وزارة البترول اليوم الاثنين، بحث الجانبان استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في مصر في مجالات البترول والغاز والبتروكيماويات. وخلال اللقاء أكد الملا أن مصر تنفذ حالياً برنامج حفر مكثف بهدف الإسراع في تحقيق اكتشافات جديدة وزيادة الإنتاج وبالتالي الاستمرار في تلبية احتياجات السوق المحلية وتوفير كميات أكبر من الغاز للتصدير خلال فترة التحول الطاقي. وأشار إلى أن النموذج المصري في تصدير الغاز المسال يتمثل في التوسع في العقود الفورية مما يحقق لمصر أقصى استفادة ممكنة من ارتفاع أسعار الغاز العالمية. وقال الوزير إن تكثيف الشركات العالمية الكبرى لعملياتها في منطقة شرق المتوسط يعد خير دليل على الأهمية المتزايدة التي تكتسبها المنطقة كمصدرٍ موثوق لموارد الغاز الطبيعي، مشيراً إلى العلاقات المتميزة التي تتمتع بها مصر مع قبرص واليونان. وذكر أن هناك اتجاها قويا لربط إنتاج الحقول القبرصية المكتشفة مع تسهيلات الإنتاج المصرية القائمة بالفعل ومن ثم تصديرها، موضحا أن مصر ماضية أيضا في جهود التحول الطاقي وزيادة نسبة توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى العمل على إنتاج الهيدروجين.

وأكد السفير الإسباني أهمية صادرات الغاز المسال المصري في تلبية جزء من احتياجات أوروبا، مشيراً إلى أن منطقة شرق المتوسط أصبحت منطقة استراتيجية تتمتع بإمكانات غازية كبيرة ما يؤهلها لأن توفر كميات أكبر من الغاز لأوروبا في ظل تطور علاقات التعاون والتكامل بين دول المنطقة والتي نجح منتدى غاز شرق المتوسط في إرسائها وتوطيدها.وقال إن الاتحاد الأوروبي ينفذ حالياً العديد من مشروعات البنية الأساسية في إطار الاستعدادات لمستقبل الطاقة بالتوازي مع تعميق العلاقات في مجالات الطاقة مع الدول الصديقة خاصة في منطقة البحر المتوسط.

وأضاف أن بلاده تولي أهمية كبيرة لمشروعات شركة تكنيكاس ريونيداس الإسبانية في مجال خفض الانبعاثات في مصر، معربا عن رغبة الشركات الإسبانية في دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق المصرية وتبادل الخبرات بين الجانبين خاصة في مجالات الغاز والبتروكيماويات والأسمدة والأمونيا والتعدين والهيدروجين وتصنيع المهمات

الوفاق

'النفط مقابل الغذاء' بنسخته السورية: المقايضة خيارا مرحليا

سوريا

مع ارتفاع حاجة سوريا من المستوردات الضرورية، وعدم توفر كمّيات كافية من القطع الأجنبي لتغطية قيمة تلك المستوردات، تدرس سوريا إمكانية إبرام اتّفاقيات تبادل تجاري مع بعض الدول، تقوم على أساس المقايضة، ولا سيما بعدما سُجّل نجاح في تنفيذ بعض الخطوات في هذا الإطار. كما في مقايضة كمّيات من الأسمدة اللازمة للأغراض الزراعية بمنتجات زراعية سورية أو كمّيات من الفوسفات، فضلاً عن توجّه دول أخرى للعمل بذلك النظام. ويعيد التفكير بهذه الاستراتيجية، إلى الأذهان. القرار الأممي الصادر في تسعينيات القرن الماضي، والذي سمح للعراق المحاصَر آنذاك بتصدير كمّيات محدَّدة من النفط مقابل حصوله على الغذاء لشعبه، وهو ما تحاول سوريا أن تفعله اليوم، ولكن بشكل معاكس وأكثر شمولية.

فهي من جهة، سوف تُصدّر الغذاء مقابل حصولها على بعض السلع الضرورية غير المنتجة محلياً، والتي تعرقل تأثيرات العقوبات الغربية وصولها إلى البلاد، فيما لا يُستبعد أن يكون النفط ومشتقّاته جزءاً من السلع المراد المقايضة عليها. ومن جهة ثانية، فإن المعادلة السورية تقتضي أحياناً تصدير الغذاء للحصول على الغذاء أيضاً. المستوردات ثابتة والحاجة تزداد

لجأت دمشق، منذ عدّة سنوات، وفي محاولة منها لضبط سعر صرف عملتها، إلى تطبيق مجموعة إجراءات، كان من بينها اعتماد سياسة لترشيد المستوردات، قوامها حصر هذه الأخيرة بالسلع والمواد الأساسية كالغذاء، والدواء، والمواد الأوّلية اللازمة للصناعة والزراعة، وكذلك تشجيع الإنتاج المحلّي لبعض السلع المستوردة بغية الاستغناء عن استيرادها.

وقد أسهمت الإجراءات المُشار إليها، بالفعل، في ضبط قيمة المستوردات السورية لتستقرّ خلال العامَين الأخيرَين عند حوالي ٤,٢ مليارات يورو، بعدما كانت في عام ٢٠١٨ قد تجاوزت ٦,٣ مليارات يورو.

لكن في المقابل، ثمّة من يُحمّل تلك السياسة مسؤولية حدوث نقص في كمّيات السلع المطروحة للاستهلاك، الأمر الذي أدّى، بحسب هذا الرأي، إلى توسّع دائرة الاحتكار والمضاربات والغلاء، والأخطر تشجيع عمليات التهريب.

لكن عدم توفر بيانات دقيقة لكمّيات الاستهلاك الفعلية من معظم السلع، المنتَجة محلّياً أو المستوردة، وما هو مطلوب لإحداث استقرار وتوازن سعري، يجعل من الصعب تبنّي تقييم نهائي لمدى صوابية السياسة التي اعتمدتها دمشق والانتقادات المُوجّهة إليها.

لجأت دمشق، منذ عدّة سنوات، وفي محاولة منها لضبط سعر صرف عملتها، إلى تطبيق مجموعة إجراءات في ملفّ المشتقّات النفطية، تبدو الأمور أكثر وضوحاً؛ إذ إن الكمّيات المتاحة

للاستهلاك المحلّي أقلّ بكثير من الاحتياجات، بدليل عدم كفاية مخصّصات جميع القطاعات، واضطرار هذه الأخيرة إلى اللجوء إلى السوق السوداء لسدّ جزء من فجوة استهلاكها، إضافة إلى أن البيانات الحكومية تتحدّث صراحة عن وجود فجوة في هذا المجال منذ خروج حقول النفط عن سيطرة الحكومة.

فمثلاً، تُقدَّر حاجة البلاد بما لا يقلّ عن ٧,٥ ملايين ليتر مازوت يومياً، فيما المتاح فعلياً لا يتجاوز في أحسن الأحوال ٥,٥ ملايين ليتر، والأمر نفسه ينسحب على البنزين والغاز المنزلي وغيرهما. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الفجوة المذكورة لا تفتأ تتعمّق مع مرور الوقت، متأثّرةً بارتفاع بعض مستويات الطلب المحلّي، وخاصة في ظلّ محاولات إنعاش القطاع الإنتاجي، وإعادة إصلاح وتأهيل بعض البنى التحتية والمرافق الخدمية.

وعلى سبيل المثال هنا، فإن إعادة استثمار بعض المساحات الزراعية تعني ارتفاع احتياجات القطاع الزراعي من المازوت والأسمدة وغيرهما من مستلزمات الزراعة. كما أن محاولة تشجيع الصناعيين والمنتجين على إقامة صناعات بديلة للمستوردات، تعني الحاجة إلى مزيد من المواد الأولية وقطع التبديل وحوامل الطاقة.

وعليه، فإن سعي الحكومة لضبط مستوردات البلاد عند رقم معيّن لا يأخذ في الاعتبار تقلّبات احتياجات السوق المحلّية، من شأنه أن يسهم في تقييد العملية الإنتاجية، وإحداث خلل في جانب العرض يؤدّي بدوره إلى مزيد من الاحتكار والغلاء.

ومن هنا، كان التفكير الحكومي باللجوء إلى أسلوب المقايضة، للهروب من عقبة عدم توفّر القطع اللازم لتوسيع دائرة المستوردات.

النسخة السورية المعدَّلة

تأخذ النسخة السورية من اتّفاق العراق المسمّى «النفط مقابل الغذاء»، في الاعتبار عاملَين أساسيَّيْن: الأوّل، أن الدول التي يمكن أن تشكّل طرفاً ناجحاً في عملية المقايضة، ينبغي أن تكون محتاجةً إلى ما يتوفّر لدى سوريا من سلع فائضة أو متاحة للتصدير، وفي الوقت نفسه قادرة على توفير ما يحتاجإليه السوريون في المقابل من سلع ومواد؛ وفي هذا الإطار، تركّز دمشق اهتمامها حالياً على بعض الدول العربية والصديقة.

أمّا العامل الثاني، فيتعلّق بالسلع المتوفّرة لدى سوريا، والتي يمكنها أن تقايض عليها، وفي مقدّمتها المحاصيل الزراعية التي تشكّل ورقة هامّة بيد دمشق في أيّ مفاوضات مستقبلية بالخصوص.

لكن هل سيكون ذلك على حساب السوق والمستهلك المحلّيَّيْن؟ أم سيجري تنظيم إعادة انتشار للصادرات الزراعية الحالية بحيث تتوجّه نحو الدول المراد التعاون معها؟

تتّفق غالبية الآراء على أن الخيار الثاني هو المرشّح للتنفيذ، وخاصة أن إجمالي الكميات المصدَّرة من المنتَجات الزراعية (خُضر وفواكه) - باستثناء المواد الغذائية المصنَّعة ومستلزمات الإنتاج من مِثل الشتول والبذور والمبيدات والأسمدة الحيوية والعضوية -، وصل حجمها العام الماضي إلى حوالي ٤٠٠ ألف طن.

وبحسب ما يفيد به غياث شماع، رئيس مجموعة «دلتا» للاقتصاد والأعمال، فإن «المنتَجات الزراعية السورية تصل إلى أكثر من ٢٠ دولة في العالم، وتُحقّق نسبة اختراق وتنافسية جيدة في أسواق دول الخليج (الفارسي)، الأردن، العراق، مصر، وغيرها، حيث تمثّل ما بين ٨٠ و٩٠٪ من إجمالي الصادرات الزراعية إلى الدول المذكورة، في حين تشكّل نسبتها إلى الدول الأخرى من مِثل روسيا، إيران، الصين، قبرص، فنزويلا، رومانيا، حوالي ١٠٪».

ويضيف شماع، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «الكمّيات المصدَّرة من الخُضر تشكّل من إجمالي الصادرات الزراعية حوالي ٥٨٪، ومن أهمّها البطاطا، البندورة، الفليفلة، الباذنجان، وغيرها، في حين تمثّل الكمّيات المصدَّرة من الفواكه حوالي ٤٢٪، ومن أهمّها الحمضيات، التفاح، والمشمش وغيرها. وتُضاف إلى تلك القائمة، الكميات المصدَّرة من المواد الغذائية التي تعتمد على المواد الأوّلية الزراعية كدبس البندورة، الذي صُدّر منه حوالي ٢٢٥٤ طناً في العام الماضي، إلى جانب حوالي ٩٠٠ طنّ من الفواكه المجفّفة، وحوالي ١٥٠٠ طنّ من النباتات العطرية والطبّية المجفّفة».

لكنّ النتائج تبقى أسيرة الإجراءات الحكومية، ومدى قدرتها على تحقيق موازنة عادلة بين ضمان حصول الأسواق المحلّية على احتياجاتها من السلع الزراعية، وبين التعامل مع الفائض واستثماره تصديرياً بما يؤمّن للبلاد سدّ احتياجاتها من سلع أخرى.

وفي هذا السياق، لا يستبعد محمد كشتو، رئيس «اتحاد غرف الزراعة»، إمكانية حدوث بعض الإرباك بداية، لكنه يجزم أن السوق سوف يعاود موازنة نفسه من جديد، وبما يخدم المستهلكين والمزارعين معاً.

ويضيف كشتو، في تصريح إلى «الأخبار»، أنه «مع فتح باب التصدير لجميع السلع الزراعية، فهذا الإجراء من شأنه إنعاش إنتاجيّة القطاع الزراعي، بما يلبّي احتياجات جميع المستهلكين المحلّيين والخارجيين، وخصوصاً أن الخسائر التي يتعرّض لها المزارعون سنوياً تخرج بعضهم من السوق وتدفع آخرين إلى مزاولة مهن أخرى»

المربد

بمشاركة شركات عالمية .. الاستعداد لإطلاق مؤتمر التعدين للبتروكيمياويات والأسمدة في بغداد

العراق

أعلن مدير الشركة العامة لصناعات الأسمدة في المنطقة الجنوبية حيدر طاهر عن استعداد الوزارة أطلاق مؤتمر التعدين للبتروكيمياويات والأسمدة المستدامة في العاصمة بغداد في الثالث والرابع من شهر آيار الجاري بمشاركة الشركات العالمية الاستثمارية. وقال طاهر في تصريح خاص للمربد إن هذا المؤتمر يهدف إلى استثمار كافة المعامل المتوقفة عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص وذلك وفق البرنامج الحكومي المعد والذي يتطلع إلى تفعيل الجانب الاستثمار وحرصاً من الوزارة على ذلك ولعدم توفر السيولة المالية التي تؤهلها إلى إعادة تشغيل معامل أعدت لإطلاق هذا المؤتمر لإعادة تشغيل المعامل المتوقفة في كافة المحافظات العراقية. مبيناً أن ما يخص شركة الأسمدة في هذا المؤتمر هو طرح معمل أسمدة أبي الخصيب إلى الاستثمار وبطاقة تتراوح من ١٧٠٠ إلى ٣٠٠٠ طن حسب حجم وقدرة الشركة التي ستحصل على هذه الفرصة المهمة إلى العراق والبصرة والشركة بصورة عامة.موضحاً أن هناك العديد من الشركات العالمية والخليجية والمحلية بدأت بطرح رغبتها باستثمار هذا المعمل منذ أكثر من شهرين عند البدا بأعداد خطة استثمار هذا المعمل ووضع الجدوى الاقتصادية.

وأشار طاهر إلى أن عملية الإستثمار ستتم وفق مبدأ الشراكة خصوصاً بعد أن وصلت عملية شطب المعدات المتهالكة إلى مراحلها الأخيرة حيث سيسلم الموقع إلى الاستثمار عبارة عن ارض خالية كون أن جميع المعدات والآلات متهالكة خارجة عن الخدمة منذ سنوات وما يصلح منها تم نقلها إلى معمل الأسمدة الجنوبية والاستفادة منه في العمل.

مؤكداً أن الفترة الزمنية المتوقع أن تتم بها إحالة المشروع إلى الاستثمار لا تتعدى شهرين إذا سارت الأمور بشكل طبيعي.

صحافة العرب

الزراعة: إجراءات حكومية أسهمت بتوفير الأسمدة واستقرار أسعارها

العراق

إجراءات حكومية أسهمت بتوفير الأسمدة واستقرار أسعارها، التالي وكان بدايه ما تم نشره هي أعلنت وزارة الزراعة، اليوم الاثنين، عن إجراءات حكومية أسهمت بتوفير الأسمدة واستقرار أسعارها، وفيما حددت الكميات المقرر توزيعها للفلاحين من ،. والان مشاهدة التفاصيل. أعلنت وزارة الزراعة، اليوم الاثنين، عن إجراءات حكومية أسهمت بتوفير الأسمدة واستقرار أسعارها، وفيما حددت الكميات المقرر توزيعها للفلاحين من سمادي الداب واليوريا، أوضحت إجراءاتها للموسم الزراعي المقبل. وقال وكيل الوزارة، مهدي سهر، للوكالة الرسمية إنه "ضمن البرنامج الحكومي ومن أولويات وزارة الزراعة توفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين، ومنها أسمدة اليوريا والداب". وأضاف سهر، أن "وزارة الزراعة تعاقدت مع الشركة العامة للأسمدة الجنوبية في وزارة الصناعة، وسيتم توزيع تلك الأسمدة ضمن المساحات الزراعية المشمولة بالخطة الزراعية". وأشار إلى، أن "الكميات المقرر توزيعها للفلاحين هي ٣٠ كغم من سماد الداب و٤٠ كغم من سماد اليوريا وبأسعار مدعومة بنسبة ٥٠٪ ". وأوضح، أن "سبب تأخر تجهيز الأسمدة من قبل وزارة الصناعة مع بداية الفصل الزراعي الشتوي، هو ورود معلومات خاطئة أشارت إلى وجود شائعات في الأسمدة المجهزة، ولكن تبين من خلال لجان رسمية مختلفة، أن تلك الأسمدة صالحة للاستخدام الزراعي، وتم توزيعها على المزارعين" . ولفت إلى، أن "ارتفاع معدلات الأمطار في المحافظات وزيادة المساحات المزروعة بمنظومات الري خارج الخطة الزراعية، أدى إلى زيادة الطلب على الأسمدة، لذلك أصدر مجلس الوزراء قراراً بالسماح باستيراد الأسمدة اليوريا والداب وبدون إجازات استيراد، من قبل شركات ومكاتب القطاع الزراعي الخاص، وكذلك الجمعيات الفلاحية التعاونية، لتسهيل دخول الأسمدة للقطاع الزراعي وسد الحاجة المتزايدة على الأسمدة"، مؤكداً أن "تلك الإجراءات أسهمت باستقرار أسعار الأسمدة حالياً مقارنة قبل بدء الموسم الشتوي السابق".

وبين، أن "إجراءات الوزارة الحالية للموسم الزراعي القادم هي تجهيز الأسمدة للمزارعين ومستخدمي منظومات الري الحديثة مع السماح للقطاع الخاص باستيراد الأسمدة، ونتيجة لذلك ستتوفر الأسمدة وبأسعار مناسبة خلال المواسم القادمة".

الأسمدة العربية

النشرة الإقتصادية الاسبوعية

Weekly Market Review

العلاقات العامة والإعلام

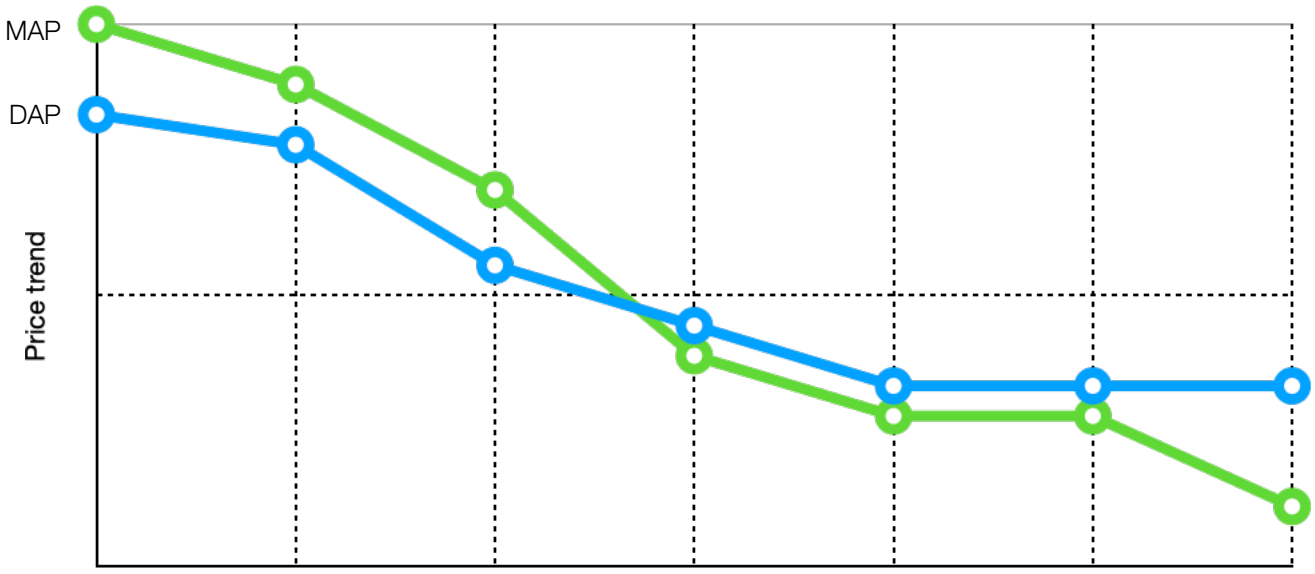

Q1-2 DAP/MAP Average trend (NA)

Phosphate

DAP is under pressure with a downward under the scope of the DAP tender in India despite the rise in other regions in America. On the other hand, in general, all those interested in phosphate markets are still awaiting the nutrient-based rates in India, as well as the expected phosphoric acid prices during the second quarter, while the attached chart shows the movement of D & M markets during the first quarter until the beginning of the second quarter of the year, for average prices in North Africa

الفوسفات

يتعرض الDAP الي الضغط بمسار الهبوط في نطاق مناقصة الDAP بالهند علي الرغم من الصعود بمناطق اخري بأمريكا، ومن الناحية الأخرى وبشكل عام مازال جميع المهتمين بأسواق الفوسفات بانتظار معدلات الدعم للمغذيات بالهند، كذلك أسعار حامض الفوسفوريك المنتظرة خلال الربع الثاني، فيما يوضح الرسم البياني المرفق تحرك أسواق ال DAP والMAP خلال الربع الأول حتي بدايات الربع الثاني من العام لمتوسط الاسعار بشمال افريقيا